

مرر باعتماد الاكتفا بر كعبه من المعاده في الوقت و فرق بين الوقت  
والجماعة حيث اعتمد فيها تبعاً لوالدها مشروطاً بالجماعه من اولها  
لاخرها و ارا الوقت و لو ركع حتى لو تذكر في شهود مع امامه فيها  
تركه ركن بطلت لانه منفرد بالركوع بعد سلام الامام و ذلك لا يجوز  
بان اعتنا الشارع بالجماعه استناداً منه بالوقت انه قلت  
وعلى ما اعتمد لو نحو الامام سهو وسلم من غير سجود استنع  
على الماموم السجود كما وافق عليه واعتد به خلق الماموم بعد  
سلام الامام بانها واجب تاخر سلام الماموم عن سلام امامه  
لم يصير تاخره اليه سم على المنهج و عبارته من فيشكل هذا يعني بطلان  
صلاة المعبد فيما لو فارق الامام لعذر وكان وعفى امامه عما قاله  
سم من سجوده لسهو امامه بعد سلامه اليه فيقتضي ما نقله عن  
عن سم خلاف ما تقدمناه عن سم من منع السجود فلعل عبارة عن  
السجود محرمه والاصل لم يمنع عليه فتكون موافقه لما نقله عن  
عنه محرمه فالجواب في سم على حج القياس ان الجماعه خلق الله  
والجنازى والمتمتع افضل من غيرهما في تجزئه الاماره مع كل منهما  
الله و لا بد لصحة الاماره مع من ان تحصل للمعبد فضيلته بالجماعه  
ولو عند التحريم فقط وانتمى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعه  
لنحو انفراد عن الصلوة او مفارقة افعال الامام كما في حوائج الله  
اعلم وهي اي صلاة الجماعه بجميع اي مربوطه بجميع كسوة الله  
قوله اكثر اي اكثر ثواب منها اي من نفس الصلاة التي لا تقتضي  
كفراً اي اما البديع المقتضيه للكفر فلا يقع الصلاخى من  
قامت به فاذية الامام اكثر ثواباً من الماموم اخذاً منها ولو  
من المفاضله بين الامامه وبين الاعتماد على الخلفاء في ذلك  
وح لو تعارضت كونه اما مع جمع قليل و ماموم مع كثير فهل  
تسوي الفضيلتان ويجوز فضل الكثرة الامامه فيصلي ماموما  
فيه نظر والاقرب الاول لما في الامام من تحصيل الجماعه بغيره  
بخلان الماموم فان الجماعه حاصله بغيره فالمنفعة في قدوة وقوله

عائده عليه

الانفراد افضل من الجماعة  
مخالف ع

عائده عليه اي من فالاقل جماعة اي من فاما افضل  
بل الانفراد والصلوة في المسجد المحرم منفرد افضل من الجماعه في مسجد  
المدنيه وفي مسجد المدنيه افضل منها في المسجد الاقصى اه سم  
على الصحيحه اقول وقد يتق في افضلية الانفراد في مسجد المدنيه  
على الجماعه في الاقصى لان الجماعه بالمسجد الاقصى سبع وعشرون وفي  
المدنيه بصلاً يتق في الاقصى فالجماعه في الاقصى تزيد بحسب وعشرين  
على مسجد المدنيه الا ان يقال ان الصلوات التي وضعت بها الصلوة  
في الاقصى من الصلوات بعين المساحد الثلاثة فليسا ملتان فيه بعد  
شيء الله بالحنك مع شيء وكذا لو كان لا يعتقد اي محقق لا يعتقد وجوب  
النبي وعباده حج الا لبدعة امامه التي لا تقتضي تكفيره كما نقلت في  
ولي حج دالتهم اي التي لها نفع قوة كما هو واضح او غيرهما يقتضي  
كراهته الا اقتضاه فلا مثل جماعه بل الانفراد افضل اه وهو مبطل  
عنده نأقول في حج ومن ثم انزل الاقتراب مطلقاً بعض الوجوه الاكثر  
رعاًية لمصلحة الجماعه واكتفى بوجود صورتها والام يصح اقتداء  
بمخالفيها وتقطعت الجماعات ولو تقذرة الا خلق من يكون الاقتداء  
به ولم تنتف الكراهه كما سئلها كلاهما ولا نظير لادامه تعطلها بالسفوف  
فرضها و بما تقرر يعلم ضعف اختيار السبكي ومن تبعه ان الصلا  
خلق هؤلاء افضل من الانفراد اه حج بالحنك واعتمد ما تاله السبكي  
فتنبه على ان الجماعه مستنزه وهو مرجوح والراجح انها فرضت  
كفايه وقد علمت ما سلفناه لك من القول بالمشروط بالجماعه فيها  
اقوى من القول بالمشروط بالخشوع فيها فمما اخاف من مراعاته  
كان الاول اي مراعات السماع وان قلت الجماعه دون ماموم خرج  
من الجماعه لنحو حدث امامه اي او يطئ قراته او اخلاسته بقصود  
كعضو سورح ال مفارقة لعذره فلا تقوته فضيله ما ادر كرمع  
امامه ولا حرم جماعه باي صلاة لعذره اما لو انتهت صلاة امامه  
وقام الميسون لباقي ما عليه فلا يثبت له ان يرتبط صلاته بمسلك  
غيره بحيث يكون ماموماً ان اقوى الامام بان اقتدى به بخير